كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع ٢٠٢٣م

مكافحة التغيرات المناخية في ضوء النظام القانوني الدولي "دراسة تحليلية تقييمية"

Combating Climate Change In Light Of The International Legal System "An Evaluative Analytical Study"

الدكتـــور

إبراهيم عبدربه إبراهيم

مدرس القانون

معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

مكافحة التغيرات المناخية في ضوء النظام القانوني الدولي
"دراسة تحليلية تقييمية"

Combating Climate Change In Light Of The International Legal System "An Evaluative Analytical Study"

الدكتـــــور

إبراهيم عبدربه إبراهيم

مدرس القانون

معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية

مكافحة التغيرات المناخية في ضوء النظام القانوني الدولي
"دراسة تحليلية تقييمية"

إبراهيم عبدربه إبراهيم
قسم القانون، أكاديمية الجزيرة، معهد الجزيرة العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني:ibrahem_ali888@yahoo.com

ملخص البحث:

مما لا شك فيه أن قضية التغيرات المناخية باتت من القضايا الرئيسية التي أصبحت تشغل المجتمع الدولي، ومن أهم ما يميز قضية التغيرات المناخية أنها تتسم بالطابع العالمي، حيث لا تقتصر أضرارها على بلد دون آخر، بل إن آثارها تمتد لتشمل البشرية جمعاء، الأمر الذي يقتضي وجود تعاون دولي وتضافر للجهود من أجل مكافحة تلك التغيرات.

واستدعى مكافحة التغيرات المناخية ضرورة وجود نظام قانوني دولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة التي اجتاحت العالم، حيث أصبح من الضروري إبرام معاهدات دولية من أجل تنظيم الجهود الدولية وتحقيق الغايات المشتركة، وبالفعل هناك العديد من الاتفاقيات المبرمة في إطار مكافحة التغيرات المناخية.

ولا شك أن هذه المعاهدات تمثل نظامًا قانونيًا وإطارًا دوليًا للتعامل مع ظاهرة التغيرات المناخية، ومن أجل الوصول إلى تقليل الانبعاثات الناجمة عن الغازات الدفيئة والتي تتسبب بنسبة كبيرة في حدوث ظاهرة التغيرات المناخية.

وتسعى هذه الورقة إلى بيان أو توضيح مدى فعالية النظام القانوني الدولي في مكافحة التغيرات المناخية، فضلاً عن التوصل إلى أوجه القصور والعيوب التي تشوب النظام القانون الدولي بشأن مكافحة التغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، النظام القانوني الدولي، الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧م، اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م.

Combating climate change in light of the international legal system "An evaluative analytical study"

Ibrahem Abdrabo Ibrahem
Department of Law, EL-Gazeera Higher Institute for Computer Sciences and Management Information Systems, Cairo, Egypt.
E-mail: ibrahem_ali888@yahoo.com

Abstract:

There is no doubt that the issue of climate change has become one of the main issues that concerns the international community, and one of the most important features that distinguishes the issue of climate change is that it is characterized by a global nature, as its harms are not limited to one country or another, but rather its effects extend to include all of humanity, which requires... There is international cooperation and concerted efforts to combat these changes.

Combating climate changes necessitated the existence of an international legal system in order to combat this phenomenon that swept the world, as it became necessary to conclude international treaties in order to organize international efforts and achieve common goals, and indeed there are many agreements concluded in the framework of combating climate changes.

There is no doubt that these treaties represent a legal system and an international framework for dealing with the phenomenon of climate changes, and in order to reduce emissions of greenhouse gases, which cause a large percentage of the occurrence of the phenomenon of climate changes.

This paper seeks to explain or clarify the extent of the effectiveness of the international legal system in combating climate changes, as well as to reach the shortcomings and defects that affect the international legal system in combating climate changes.

Keywords: Climate Changes, The International Legal System, The Framework Convention On Climate Change, The Kyoto Protocol Of 1997, The Paris Climate Agreement Of 2015.

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة:

مما لا شك فيه أن قضية التغيرات المناخية باتت من القضايا الرئيسية التي أصبحت تشغل المجتمع الدولي، نظرًا لما ينتج عنه من مخاطر تهدد مستقبل البشرية، فتغير المناخ يمثل التهديد الأول الذي يواجه الإنسانية جمعاء.

ومن أهم ما يميز قضية التغيرات المناخية أنها تتسم بالطابع العالمي، حيث لا تقتصر أضرارها على بلد دون آخر، بل إن آثارها تمتد لتشمل البشرية جمعاء، الأمر الذي يقتضي وجود تعاون دولي وتضافر للجهود من أجل مكافحة تلك التغيرات.

وكما هو معلوم بأن مشكلة التغيرات المناخية ترتبط في المقام الأول بازدياد تركيز معدلات الغازات الدفيئة في الجو، والتي تنجم عن تزايد الأنشطة الصناعية واستخدام النفط والفحم والغاز السائل أو ما يسمى بالطاقة الأحفورية، وتأتي الصورة المثلى لمكافحة هذه المشكلة في التقليل بصفة أساسية من انبعاثات هذه الغازات.

ولقد استدعى مكافحة التغيرات المناخية ضرورة وجود نظام قانوني دولي من أجل مكافحة هذه الظاهرة التي اجتاحت العالم، حيث أصبح من الضروري إبرام معاهدات دولية من أجل تنظيم الجهود الدولية وتحقيق الغايات المشتركة، وبالفعل هناك العديد من الاتفاقيات المبرمة في إطار مكافحة التغيرات المناخية.

ولا شك أن هذه المعاهدات تمثل نظامًا قانونيًا وإطارًا دوليًا للتعامل مع ظاهرة التغيرات المناخية، ومن أجل الوصول إلى تقليل الانبعاثات الناجمة عن الغازات الدفيئة والتي تتسبب بنسبة كبيرة في حدوث ظاهرة التغيرات المناخية.

ومن هنا يأتي موضوع هذه الدراسة تحت عنوان: **"مكافحة التغيرات المناخية في ضوء القانون الدولي- دراسة تحليلية تقييمية"**، ومن خلال هذه الدراسة يسعى الباحث إلى بيان أو توضيح مدى فعالية النظام القانوني الدولي في مكافحة التغيرات

المناخية، فضلاً عن التوصل إلى أوجه القصور والعيوب التي تشوب هذا النظام بشأن مكافحة التغيرات المناخية.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول تساؤلاً رئيسيًا يتمثل في ماهية النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية؟، ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية منها ما يلي:

١) مدى تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية؟.

٢) إلى أي مدى أسهمت الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة التغيرات المناخية في بناء أطر النظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية؟.

٣) ما أوجه القصور والضعف في النظام القانوني الدولي الحالي للتغيرات المناخية؟.

٤) كيفية التغلب على أوجه القصور والضعف التي تشوب النظام القانوني الدولي الحالي للتغيرات المناخية؟.

٥) ما القواعد القانونية المنظمة لظاهرة التغيرات المناخية في الاتفاقيات الدولية المشكلة للنظام القانوني الحالي للتغيرات المناخية؟.

ثالثًا: منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستطيع من خلاله البحث في مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بمكافحة التغيرات المناخية، والتي يتشكل منها ما يُسمى بالنظام القانوني الدولي الحالي للتغيرات المناخية، ومن ثم الوقوف على مدى نجاعتها وفاعليتها في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية؟.

رابعًا: تقسيمات الدراسة:

سيقسم الباحث هذه الدراسة إلى مبحثين، وخاتمة على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مقومات النظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية**
  - المطلب الأول: الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ
  - المطلب الثاني: بروتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م
- **المبحث الثاني: الجوانب الإيجابية والسلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية**
  - المطلب الأول: الجوانب الإيجابية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية
  - المطلب الثاني: الجوانب السلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية
- **الخاتمة**
  - أولاً: النتائج
  - ثانيًا: التوصيات
- **قائمة المراجع**

المبحث الأول
مقومات النظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية

تمهيد:

إن الأمر الذي لا خلاف عليه يكمن في كون ظاهرة التغير المناخي من بين الأسباب أو المهددات الرئيسية للأمن العالمي، ولا يقف هذا التهديد عند حد معين، بل يمكن القول بأنه قد يصل إلى حد تهديد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم يمكن القول بأن تغير المناخ أصبح أمرًا لا يمكن تجاهله، حيث أصبح هذا التغيُّر أشبه بخطر الحروب على البشرية(١).

وفي حقيقة الأمر فإن الاهتمام بقضية التغيرات المناخية لم يظهر فجأة، بل يمكن القول بأن الاهتمام العاملي بالبيئة بصفة عامة، والتغيرات المناخية بصفة خاصة تطور تطورًا كبيرًا وملموسًا بداءً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة لعام ١٩٧٢م(٢)، ومرورًا بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م، ثم ببرتوكول كيوتو عام ١٩٩٧م، الذي حدد هدفًا عامًا أمام الدول الصناعية لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢.٥٪ عن مستواها في عام ١٩٩٠م، وحتى اتفاق باريس للمناخ لعام

---

(١) انظر: المديرية العامة للدفاع المدني: التغيُّر المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث، الدفاع المدني، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص٢.

(٢) عُقد هذا المؤتمر عام ١٩٧٢م في استكهولم، ويصنف هذا المؤتمر على أنه أول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية، ويُذكر أن المشاركين في هذا المؤتمر توصولوا إلى عدد من المبادئ للإدارة السليمة للبيئة، فضلاً عن اعتماد خطة عمل ستوكهولم من أجل البيئة البشرية.

UN: United Nations Conference on the Human Environment, 5-16 June 1972, Stockholm, https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972, (Accessed in: 27-6-2023)

٢٠١٥م، والذي هدف إلى مواجهة الاحتباس الحراري وخفض انبعاثات غازات الدفيئة[١].

ويُذكر أن اتفاق باريس لحماية المناخ لعام ٢٠١٥م يُعد بمثابة خطوة هامة وحيوية تسعى من خلالها منظمة الأمم المتحدة للحد من الارتفاع في درجات الحرارة التي تتصاعد يومًا بعد يوم، والحد من الآثار الضارة لتغير المناخ، ويرى كثير من الخبراء والمختصين في مجال تغير المناخ أن اتفاق باريس لحماية المناخ تُعد بمثابة نقطة تحول جذرية وجوهرية في قواعد القانون الدولي لحماية البيئة[٢].

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن مقومات النظام القانوني الدولي بشأن مكافحة للتغيرات المناخية تتمثل في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (مطلب أول)، وبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧م واتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م (مطلب ثان).

---

(١) انظر: هويدا عبد العظيم عبد الهادي، اتجاهات التطور العالمي في الاقتصاد الأخضر، مجلة السياسة الدولية، مج: ٥٣، ع: ٢١٣، ملحق البيئة والتنمية المستدامة، يوليو ٢٠١٨م، ص٢٨.

(٢) انظر: زرزور بن نولي، الآليات القانونية للحفاظ على المناخ بموجب اتفاقية باريس، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مج: ١٦، ع: ١، ٢٠٢١م، ص٢٦.

المطلب الأول
الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

أُبرمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢م، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤م بعد أن صادقت عليها ١٩٦ دولة[١]، ووُصفت هذه الاتفاقية بالإطارية[٢] لبيان أنها تُعد بمثابة الخطوة الأولى في هذا المجال، وأنها لن تلزم الأطراف فيها بصورة محددة، والهدف من وضع اتفاقية إطارية هو التغلب على المعوقات والتحديات التي تقف وراء إبرام اتفاقية تلاقي اعتراض العديد من الدول[٣].

ولقد كان الهدف الرئيسي هو تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة[٤] عند مستوى يحول دون إضرار الأنشطة البشرية بالنظام المناخي للأرض[٥]، وطبقًا للاتفاقية فإنه يتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تصل إلى هذا الحد أو المستوى، وذلك خلال فترة زمنية

---

(١) انظر: د. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٩م، ط١، ص١٨٨.

(٢) يُقصد بالاتفاقية الإطارية تلك التي تتضمن قواعد ومبادئ عامة تُعد نوعًا من التوجيهات العامة للأطراف، وليست التزامات محددة، حيث يفرغ لهذه الالتزامات المحددة والجوهرية وبروتوكولاً مستقلاً ملحقًا بالاتفاقية، ويرجع السبب في اتباع هذا النهج هو خشية عدم انضمام الدول للاتفاقية لترددها في أن تلتزم التزامًا كاملاً، لأسباب قد تكون سياسية "استجابة للرأي العام" أو لرغبتها في أن تعبر عن موقف إيجابي لها في مجال البيئة بصفة عامة. انظر: د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٢١.

(٣) المرجع السابق، ص٢١.

(٤) تُعرف الغازات الدفيئة بأنها: "مجموعة من الغازات التي توجد في الغلاف الجوي، وهذه الغازات هي: غاز ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، وبخار الماء، وتقوم هذه الغازات بامتصاص الأشعة تحت الحمراء التي تطلقها الأرض، ولا تسمح لها بالنفاذ إلى الفضاء الخارجي، فتحبسها في طبقات الهواء القريبة من سطح الأرض، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة حرارة الغلاف الجوي والأرض بشكل عام". انظر: كمال طلبة متولي، الحرب العالمية المنتظرة "كوارث التغيرات المناخية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٩.

(5) Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News, (6 November 2019), Link: https://news.un.org/en/ (Accessed in 25-6-2023).

كافية[١]، حتى لا تتفاقم الآثار السلبية للتغيرات المناخية لا سيما تلك التي تؤثر على إنتاج الأغذية، وتحقيق التنمية الاقتصادية "Economic Development" بشكل مستدام أو تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة[٢].

ولقد نصت الاتفاقية على العديد من المبادئ العامة التي تُعد بمثابة دليل إرشادي يتعين على للدول الأطراف في الاتفاقية مراعاتها من أجل تحقيق هدف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها[٣]، وهذه المبادئ هي: التنمية المستدامة والإنصاف، المسئولية المشتركة لكن المتباينة، ومبدأ الحيطة أو الوقاية[٤].

ويقوم مبدأ التنمية المستدامة والإنصاف على أساس التزام الدول الأطراف بحماية النظام المناخي من أجل مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلة[٥]، وذلك على أساس من العدالة والإنصاف[٦]، ويرى الباحث أن الاتفاقية لم تأت بجديد بخصوص هذا المبدأ؛ فهي لم تقر مبدأً جديدًا بل أكدت على مبدأ موجود تم التأكيد والنص عليه في

---

(١) راجع نص المادة الثانية من الاتفاقية.

(٢) هدير حسن: ما هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهم أهدافها؟، العين الإخبارية في الخميس الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢م، https://al-ain.com/article/climate-change-unfccc (تاريخ الدخول الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٣م).

(٣) انظر: د. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ٢٠٢١م، ط١، ص١٨٩.

(٤) راجع نص المادة (٢/ ١) من الاتفاقية.

(٥) راجع نص المادة (٢/ ١) من الاتفاقية.

(٦) انظر: سلامة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠م، ص١٢٨.

العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية كإعلان استوكهولم لعام ١٩٧٢م[١]، وكذلك إعلان ريو للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢م[٢].

ولكن على الرغم من ذلك يرى الباحث أن واضعوا الاتفاقية قد أحسنوا صنعًا بالنص أو التأكيد على هذا المبدأ؛ حيث أنه يُعد جوهر الحماية القانونية للمناخ[٣]، فضلاً عن أنه يُعد بمثابة رمانة الميزان للتوفيق بين المصالح المتعارضة للدول المتقدمة والدول النامية[٤].

ويكمل المبدأ السابق مبدأ آخر تم التأكيد عليه في الاتفاقية ألا وهو مبدأ المسئوليات المشتركة لكنها متباينة[٥]، ويتضح من هذا المبدأ[٦] أنه يتضمن شقين على النحو

---

(١) راجع نص المبدأ الأول والثاني من إعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢م.

(٢) راجع نص المبدأ الثالث من إعلان ريو للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢م.

(٣) انظر في هذا المعنى:

Kirsten Bishop, Fairness in international environmental law: accommodation of the concerns of developing countries in the climate change regime, Master of Law. Institute of Comparative Law, Montreal, Canada, 1999. p.73.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول مبدأ الإنصاف انظر:

Edith Brown Weiss, Intergenerational Fairness and Rights of Future Generations, Intergenerational Justice Review, 2002, P. 38; Edith Brown Weiss, Climate Change, International Equity and International Law, Georgetown University Law Center, Vermont Journal Of Environmental Law, Vol. 9, P. 616; Kirsten Bishop, Fairness in international Environmental Law: Accommodation of the Concerns of Developing Countries in the Climate Change Regime, Institute of Comparative Law, Faculty of Law, McGill University, Montreal, 1999, P. 73.

(٥) لقد أثار هذا المبدأ جدلاً كبيرًا، وتم رفضه بداية من معظم الدول المتقدمة أثناء مرحلة التفاوض على الاتفاقية الإطارية، إذ تذمرت هذه الدول من إعفاء الصين على وجه التحديد، وهي ثاني أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة.

Jutta Brunne, Environmental Security in the Twenty-First Century: New Momentum for the Development of International, Fordham International Law Journal. Vol. 18, Issue. 5, 1994 , P.1746.

(٦) لقد ذُكر هذا المبدأ في جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل إعلان ستوكهولم لعام ١٩٧٢م، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المستدامة لعام ١٩٩٢م، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

التالي[١]:

- الشق الأول: المسئولية المشتركة: ويعني التزام دولتين أو أكثر بحماية مورد بيئي معين أو الالتزام بعدم الإضرار بهذا المورد، ويُطبق هذا المبدأ سواء في حالة حماية الموارد التي لا تخضع لسيطرة دولة معينة مثل المشاعات العالمية، وحماية الموارد التي تخضع للسيطرة السيادية لدولة معينة، ولكنها تمُثل مصلحة قانونية دولية عامة، مثل حماية التنوع البيولوجي والمناخ[٢].
- الشق الثاني: التزام الدول بحماية المناخ على أسس مختلفة ومعايير متباينة، ويتم تقدير هذا الاختلاف على أساس مجموعة من العوامل أهمها: الاحتياجات الخاصة للدول ومستقبل التنمية الاقتصادية فيها، وكذلك مدى مساهمة الدولة التاريخي في إحداث المشكلة المراد مكافحتها[٣].

ومن هنا يمكن القول بأن هذا المبدأ يهدف إلى تعزيز الموضوعية والإنصاف، من خلال تحميل الدول التي تُسهم بقدر كبير في إحداث أي مشكلة مناخية قدرًا كبيرًا أيضًا من المسؤولية والالتزام بحلها، وتتجسد آثاره عمليًا من خلال أشكال متعددة،

د. أحمد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص١٩٩، هامش رقم١.

(١) انظر: د. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي "تغيير المناخ- التحديات والمواجهة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص١٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٨٠.

(٣) د. أحمد حميد، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص١٩٩.

كتقديم المساعدات الدولية، بما يشمل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[١].

ويرى الباحث أن هذا المبدأ يكمل المبدأ السابق؛ حيث يلقي على عاتق الدول سواء المتقدمة أو النامية مسئولية مشتركة بشأن مكافحة التغيرات المناخية، ولكن هذه المسئولية متباينة حيث تلقي بالعبء الأكبر على عاتق الدول المتقدمة باعتبارها المشارك أو المتسبب الأكبر في حدوث ظاهرة التغيرات المناخية.

وقد نصت الاتفاقية على مبدأ آخر لا يقل أهمية عن المبدأين السابقين، هذا المبدأ هو "مبدأ الوقاية أو الحيطة"، الذي بمقتضاه يتعين على الدول اتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية المناخ وعدم المساهمة في التسبب في حدوث ظاهرة التغيرات المناخية، أو منع أو تخفيف أسباب تغير المناخ وتقييد آثارها الضارة[٢]، ويُعد هذا المبدأ أحد الأشكال الجديدة للوقاية التي يمكن تصورها لحماية البيئة من أخطار مجهولة أو غامضة[٣].

ويرى الباحث أن هذا المبدأ يُعد أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي بصفة عامة، والقانون الدولي البيئي بصفة خاصة، وقد ورد النص عليه في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، واكتسب المبدأ أهمية بعد إقراره في اتفاقية الأمم

---

(١) د. محمد عسكر، القانون الدولي البيئي "تغيير المناخ- التحديات والمواجهة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢) راجع نص المادة (٣/ ٣) من الاتفاقية.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول مبدأ الوقاية أو الحيطة انظر: د. محمد صافي يوسف، دراسة في إطار القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١١١-١١٢.

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن تأكيده من قبل محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها عام ١٩٩٦م.

وفضلاً عن المبادئ السابقة نصت الاتفاقية على جملة من الالتزامات والمسئوليات التي تقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية[١]، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي[٢]:

- اتخاذ الإجراءات والتدابير والسياسات الوقائية التي تقلل أو تحد من ظاهرة التغيرات المناخية، هذا مع مراعاة الإطار الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة.
- تلتزم كل دولة أن تراعي في برامجها بشأن التنمية الوطنية سياسات حماية المناخ، مع مراعاة تحقيق التنمية المستدامة كضرورة لتبني هذه السياسات.
- الالتزام بمبدأ تحقيق التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية من أجل حماية وتشجيع حرية النظام الاقتصادي الدولي.
- تشجيع ودعم مبدأ التعاون التكنولوجي لا سيما من قبل الدول المتقدمة من أجل تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.
- يتعين على الدول الأطراف توعية شعوبها بمدى خطورة التغيرات المناخية، ومدى تأثير أنشطتهم البشرية وتصرفاتهم التي يقومون بها في المناخ[٣].

---

(١) راجع نص المادة ٤ من الاتفاقية.

(٢) د. أحمد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٣) انظر: نرمين السعدني، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع: ٤٥، يوليو ٢٠٠١م، ص٢٠٦.

المطلب الثاني
بروتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ

لقد سبق القول أن مقومات النظام القانوني الدولي بشأن مكافحة للتغيرات المناخية تتمثل في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، وقد تناولها في المطلب الأول، بقي أن نشير في هذا المطلب إلى بروتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ.

أولاً: بروتوكول كيوتو:

يُصنف بروتوكول كيتو[١] لعام ١٩٩٧م على أنه أول اتفاق ملزم بشأن تخفيض تركيز غازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، وبخار الماء) في الغلاف الجوي للحد من الأضرار التي قد تلحق بالنظام المناخي للأرض[٢]، ويميز البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة فقط، استنادًا إلى المبدأ المنصوص عليه في الاتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسئولية، وذلك وفقًا لمدى درجة تقدم وظروف كل دولة[٣].

---

(١) مدينة كيوتو هي إحدى المدن اليابانية.

(٢) د. علي غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) تم التوقيع على البروتوكول من جانب ١٥٩ دولة في ١٦ مارس عام ١٩٩٨م، وطبقًا لما هو منصوص عليه في البروتوكول فإنه يدخل حيز النفاذ بعد مرور ٩٠ يومًا من تصديق ٥٥ دولة، يكون من بينها دولة متقدمة تمثل نسبة انبعاث الغازات الدفيئة بها ٥٥٪ من إجمالي الغازات الكربونية المنبعثة في العالم، وبعد اكتمال الشرطين السابقين دخل البروتوكول حيز النفاذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥م.

د. سعيد جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، مرجع سابق، ص٣١-٣٢.

ومن هنا يمكن القول بأن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات[١] التزامات عامة تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في البروتوكول[٢]، والتزامات تقع على عاتق الدول المتقدمة دون النامية[٣].

وتكمن الالتزامات العامة[٤] في ضرورة التزام جميع أطراف البروتوكول بالعمل من أجل حماية المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالاعتماد على وسائل الطاقة النظيفة، والمحافظة على الأراضي الزراعية والغابات، وغيرها من الالتزامات العامة الهادفة إلى عدم تفاقم مشكلة تغير المناخ[٥].

وفضلاً عما سبق حدد البروتوكول التزامات واضحة للدول المتقدمة تتعلق بضرورة تخفيضها للغازات الدفيئة وفقًا لجداول زمنية محددة، وكذلك تحملها لتمويل مكافحة مشكلة تغير المناخ من خلا إنشاء آلية مالية تختص بذلك[٦]، ويُذكر أن أحكام البروتوكول بشأن تحديد التزامات الأطراف من الدول المتقدمة راعت

---

(١) انظر: د. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيو ٢٠١٥م، ص١٥.

(٢) ورد النص على هذه الالتزامات في المادة ١٠ من البروتوكول.

(٣) راجع نص المادة ٣ من البروتوكول.

(٤) للمزيد من التفاصيل حول الالتزامات العامة المنصوص عليها في البروتوكول انظر: سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م، ص١٥١-١٥٣.

(٥) د. محمد عادل، القانون الدولي البيئي "تغيير المناخ- التحديات والمواجهة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، مرجع سابق، ص٣٢٠.

(٦) المرجع السابق، ص٣٢٠.

التناسب مع مساهمة كل منهما في بعث الغازات الدفيئة عالميًا، كما راعت اختلاف قدرة الاقتصادات الوطنية للدول[١].

ثانيًا: اتفاقية باريس للمناخ:

في عام ٢٠١٥م عُقد مؤتمر مناخ الأرض في باريس لإعلان الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ[٢]، والذي عُرف باتفاق باريس للمناخ، وفي يوم الاحتفال العالمي بمناسبة يوم الأرض[٣]، وتحديدًا في ٢٢ أبريل ٢٠١٦م، وقعت ما يقرب من ١٧٥ دولة على اتفاق باريس للمناخ في مقر الأمم المتحدة، ويُذكر أن عدد الدول التي وقعت

---

(١) د. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٢) تركزت المناقشات في المؤتمرات السابقة على تعزيز الجهود الدولية لجميع الدول في التصدي للتغيرات المناخية، وكانت تهدف إلى تحقيق إلى استقرار أو تخفيض تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستوى يقلل تأثير النشاطات البشرية على مناخ الأرض والحفاظ عليه سليمًا للأجيال القادمة، وكان على الدول المتقدمة أن تقود جميع الدول لمواجهة التأثيرات السلبية الناجمة عن تغيير المناخ وخاصة في الدول النامية والأكثر حساسية لتغير المناخ مثل الجزر والدول الساحلية والمنخفضة بالنسبة لمستوى البحار والدول الواقعة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، وهي الدول المتوقع تأثرها بالتطرفات المناخية الشديدة مثل الفيضانات والجفاف والتصحر، وركز ممثلي الدول المشتركة (٢٠٠ دولة) على خطورة التغير المناخي، ولابد من مواجهة تداعياته خاصة على الدول الفقيرة.

د. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، مرجع سابق، ص١٩٤.

(٣) يتم الاحتفال العالمي بيوم الأرض في ٢٢ أبريل من كل عام.

على اتفاق باريس هو أكبر عدد من حيث الدول التي توقع على اتفاق دولي في يوم واحد[١]، ويهدف اتفاق باريس إلى[٢]:

١) تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة.

٢) حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند حد لا يتجاوز ١.٥ درجة مئوية.

٣) التزام الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي من أجل مساعدة الدول النامية على التخفيف من حدة التغيرات المناخية.

٤) نقل التكنولوجيا من قبل الدول المتقدمة إلى الدول النامية من أجل الحد من آثار وتداعيات التغيرات المناخية.

ولقد احتوت الاتفاقية على مبدأين رئيسيين؛ الأول: مبدأ المسئولية المشتركة ولكن المتباينة، وهو ذات المبدأ الذي أكدت عليه الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، والمبدأ الثاني هو مبدأ أعلى طموح ممكن في التخفيف من ارتفاع درجات الحرارة.

وباستقراء نصوص الاتفاقية، وتحديدًا نصوص المواد من ٤ إلى ٦ نجد أنها ربطت بين تخفيض مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة والتنمية المستدامة، كما نجد أيضًا أنها حثت الدول ذات الخبرات في مسألة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة على نقل هذه الخبرات إلى الدول الأخرى للاستفادة من هذه الخبرات، كما دعت الدول الأطراف أيضًا إلى الاستفادة من خبرات المنظمات العامة والخاصة[٣].

---

(١) الأمم المتحدة: تغير المناخ، https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change (تاريخ الدخول الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٣م).

(٢) هدير حسن: ما هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهم أهدافها؟، مصدر سابق، https://al-ain.com/article/climate-change-unfccc.

(٣) راجع نصوص المواد (٤-٦) من اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م.

المبحث الثاني
الجوانب الإيجابية والسلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية

تمهيد:

تناول المبحث الأول من هذه الدراسة مقومات النظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية، وفي هذا المبحث يسعى الباحث للإجابة على التساؤل الذي تم إثارته في مقدمة الدراسة حول أوجه القصور والضعف في النظام القانوني الدولي الحالي للتغيرات المناخية، الأمر الذي يستلزم بيان الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا النظام.

ومن هنا سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين؛ حيث يتناول المطلب الأول: الجوانب الإيجابية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية، في حين يتناول المطلب الثاني: الجوانب السلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية.

المطلب الأول
الجوانب الإيجابية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية

إن بيان الجوانب الإيجابية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية يقتضي الإشارة إلى بيان الجوانب الإيجابية في كل من الاتفاقية الإطارية، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس للمناخ.

أولاً: الاتفاقية الإطارية للمناخ:

من أهم الجوانب الإيجابية التي تتسم بها الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ ما يلي:

١) أدركت الاتفاقية مدى أهمية الطبيعة العلمية لمشكلة التغيرات المناخية، فقامت بإنشاء جهازين للبحث العلمي والتكنولوجي، وذلك بمقتضى المادتين (٩، ١٣) ليكونا بمثابة الآلية المرجعية التي يتم الرجوع إليها في كل ما يتعلق أو يُثار عن ظاهرة التغيرات المناخية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لتكون بمثابة أداة لتطوير فهم الدول الأطراف بأبعاد وتطورات المشكلة[١].

٢) أسهمت الاتفاقية في تحقيق العديد من الجوانب الإيجابية على المستوى القانوني؛ فمن ناحية أولى أسهمت في تعزيز المصادر الاتفاقية للقانون الدولي للبيئة، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ تُعد استكمالاً لكل من "اتفاقية فيينا بشأن طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥م"، وكذا "بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧م المعدل في ٢٩ يونيو ١٩٩٠م"، ومن ناحية ثانية عزّزت الاتفاقية العديد من المبادئ العامة التي أصبحت من المبادئ الأساسية في القانون الدولي للبيئة مثل مبدأ

---

(١) د. محمد عادل ، القانون الدولي البيئي "تغيير المناخ- التحديات والمواجهة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، مرجع سابق، ص٣٠٢-٣٠٣.

التنمية المستدامة، والإنصاف، ومبدأ المسئولية المشتركة ولكن المتباينة، ومبدأ الحيطة أو الوقاية[١].

٣) من أهم الجوانب الإيجابية التي اتسمت بها نصوص الاتفاقية أن صياغتها جاءت على نحو يتسم بالواقعية في إقرار مسئولية الدول الأطراف، وذلك بإقرارها مبدأ "المسئوليات المشتركة ولكن المتباينة"؛ حيث حملت الدول المتقدمة -بما تمتلكه من إمكانيات مادية وتكنولوجية- مساعدة الدول النامية من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية[٢]، هذا فضلاً عن تأكيدها على مبدأ التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية، وفي حقيقة الأمر فإن هذا المبدأ هو مفيد بدرجة أكبر للدول النامية؛ حيث يتعين على الدول المتقدمة أن تتخذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تحد من التغيرات المناخية، فضلاً عن تقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا للدول النامية، الأمر الذي يصب بصورة إيجابية في مصلحة الدول النامية.

٤) على الرغم من أن معظم المبادئ التي نصت عليها الاتفاقية هي مبادئ موجودة من قبل إقرار هذه الاتفاقية إلا أن تأكيد النص عليها من خلال هذه الاتفاقية جعلها من المبادئ الأساسية في القانون الدولي للبيئة.

---

(١) انظر: د. نادية ليتيم، تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية "دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، ع: ٢، العدد التسلسلي ٢٧، ربيع الثاني/ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ ديسمبر ٢٠٢١م، ص٤٥٠.

(٢) د. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي "تغيير المناخ- التحديات والمواجهة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، مرجع سابق، ص٣٠٤.

٥) اتسمت القواعد والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية بأنها قواعد مرنة تسهل عملية انضمام الدول لهذه الاتفاقية.

٦) سعت الاتفاقية إلى محاولة التوفيق بين جميع المصالح المتعارضة وفقًا لمبدأ المسئولية المشتركة ولكن المتباينة، فضلاً عن مبدأ العدالة والإنصاف، كما سعت أيضًا إلى التوفيق بين مصالح الأجيال الحالية ومصالح الأجيال المستقبلة، وذلك من خلال مبدأ التنمية المستدامة.

ثانيًا: بروتوكول كيوتو:

لا خلاف على أن بروتوكول كيوتو هدف بصفة رئيسية لى الحد من آثار تغير المناخ[١]، ولقد كان من المتوقع أن تقوم الدول التي وافقت وصدقت على البروتوكول بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الأخرى[٢]، ويمكن القول بأن من أهم الجوانب الإيجابية لبروتوكول كيوتو هو أنه وضع مشكلة التغيرات المناخية على جدول أعمال صانعي القرار ورجال الصناعة لمناقشة أبعادها.

ثالثًا: اتفاقية باريس لحماية المناخ لعام ٢٠١٥م:

لا خلاف على أن اتفاق باريس للمناخ يُشكل في وقتنا الحالي إطارًا عالميًا لمكافحة التغيرات المناخية، حيث يهدف في المقام الأول إلى الحد من ظاهرة

(1) METGroup Countries: METGroup Countries: What Is The Kyoto Protocol? Facts & Overview, April 28, 2022, https://group.met.com/en/mind-the-fyouture/mindthefyouture/kyoto-protocol (Accessed: 17-7-2023).

(2) Connectusfund: 4 Remarkable Pros and Cons of the Kyoto Protocol, 11-11-2015, https://connectusfund.org/4-remarkable-pros-and-cons-of-the-kyoto-protocol (Accessed: 17-7-2023).

الاحتباس الحراري[1]، ويمكن القول بأن من أهم إيجابيات اتفاق باريس للمناخ هو أنه اتفاق مرن، ولعل ذلك واضح من نصوص وبنود الاتفاقية، والتي أعطت الدول الأطراف في الاتفاقية الحرية الكاملة في كيفية التعامل مع التغيرات المناخية، والحد من الغازات الدفيئة والتقليل من آثارها الضارة.

ويرى الباحث أن وصف اتفاق باريس بالمرونة إنما هو سلاح ذو حدين، حيث أنني أرى أنها قد تكون إيجابية، ولكنها في نفس الوقت تمثل سلبية يمكن توجيهها للاتفاقية، وأما الإيجابية فتتمثل في تشجيع الدول للانضمام للاتفاقية في ظل المرونة التي تتمتع بها الاتفاقية، في حين أن هذه المرونة تمثل في ذات الوقت سلبية لا سيما في ظل عدم وجود عقوبات دولية رادعة تنص عليها الاتفاقية.

ولكن على أية حال وإحقاقًا للحق فإن اتفاق باريس للمناخ يُعد بمثابة انتصار تاريخي، ونجاحًا لا يمكن إنكاره، حيث يُعد الاتفاق تتويجًا لمفاوضات شاقة كادت في كثير من مراحلها أن تبوء بالفشل.

(1) European Commission: Paris Agreement, https://climate.ec.europa.eu/eu-action/international-action-climate-change/climate-negotiations/paris-agreement_en (Accessed: 20-7-2023).

المطلب الثاني
الجوانب السلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية

أولاً: الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ:

بالاطلاع على نصوص الاتفاقية نجد أن الالتزامات القانونية الواردة بها تُعد من قبيل الالتزامات القانونية المرنة، ومن ثم تسمح للدول المتقدمة بتفسيرها على النحو الذي يخدم مصالحها الاقتصادية؛ فضلاً عن أن الدول النامية من الممكن أن تتذرع بعدم تطبيق الاتفاقية تحت زعم عدم قيام الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها الخاصة بالمساعدات المالية ونقل التكنولوجيا(١).

ويُعاب على الاتفاقية أيضًا أنها –حتى وقتنا هذا– لم تحقق أهدافها المعلنة لا سيما تلك التي تتعلق بتخفيض أو الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون(٢)، بل يمكننا القول بأن نصوص الاتفاقية تخلو من الالتزام القانوني للدول المتقدمة بالحد من انبعاثات الغازات خلال فترات زمنية وبنسبة محددة(٣).

---

(١) راجع نص المادة ٤/ ٧ من الاتفاقية.

(٢) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ..، ١٥ أغسطس ٢٠٢٢م،

https://ecesr.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA /

(تاريخ الدخول الخميس الموافق ٢٠ يوليو ٢٠٢٣م).

(٣) د. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٢٣٢.

وفضلاً عما سبق تضمنت الاتفاقية النص على قيام الدول باتخاذ التدابير والسياسات المتعلقة بمعالجة تغير المناخ[١]، إلا أنها لم تحدد المقصود بهذه السياسات والتدابير، ولم تحدد طبيعتها هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لم تحدد من هي الدول التي يقع على عاتقها اتخاذ مثل هذه السياسات والتدابير[٢].

ويرى الباحث أنه على الرغم من العديد من السلبيات التي وُجهت للاتفاقية، إلا أن معظمها يتفق مع ما تتصف به الاتفاقايات الإطارية، كما أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة الخطوة الأولى التي عكست رغبة المجتمع الدولي في مكافحة التغيرات المناخية، والحد من آثارها السلبية، بل يمكن القول بأن الاتفاقية تُعد بمثابة حجر الزاوية في مجال حماية المناخ في القانون الدولي، فضلاً عن أنها تُعد الاتفاقية الأولى في مجال مكافحة التغيرات المناخية، والتي من خلالها تطورت سبل الحماية بالوضع الذي نحن عليه الآن.

ثانيًا: بروتوكول كيوتو:

من أهم أوجه القصور التي وُجهت إلى بروتوكول كيوتو ما يلي:

- افتقاره إلى آليات التنفيذ العادلة، فضلاً عن معارضة قادة الأعمال والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى افتقاده للدعم المطلوب[٣].
- لم يحدد البروتوكول كيفية إلزام الأطراف بالامتثال لأحكام البروتوكول[٤].

---

(١) راجع نص المادة ٣/ ٣ من الاتفاقية.

(٢) د. نادية ليتيم، تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية "دراسة تحليلية نقدية"، مرجع سابق، ص٤٥٠-٤٥١.

(3) Edith Forsyth: Kyoto Protocol Overview, Pros, & Cons, Study.com,16-3-2022, https://study.com/learn/lesson/kyoto-protocol-overview-pros-cons.html (Accesses: 16-7-2023).

(٤) د. أحمد حمد، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٢٥٩.

- عدم وجود آلية ردع أو عقاب، مما قد يغري الدول الأطراف بخرق البروتوكول في المستقبل[١].

ثالثًا: اتفاقية باريس لحماية المناخ لعام ٢٠١٥م:

على الرغم من أن اتفاق باريس يتسم بالعديد من الجوانب الإيجابية التي جعلت منه اتفاقًا تاريخيًا وفريدًا من نوعه، ولكن هذا لا يعني أنه اتفاق كامل بل هو اتفاق تعتريه الكثير من السلبيات التي يتعين تداركها في المستقبل، ومن أهم السلبيات التي يمكن توجيها للاتفاقية ما يلي:

يقتصر اتفاق باريس لحماية المناخ لعام ٢٠١٥م للعقوبات الرادعة، ولا شك في أن عدم النص على هذه العقوبات من شأنه أن يؤثر على القوة الإلزامية للاتفاقية، ولتفادي هذه السلبيات اقترح البعض إنشاء محكمة مناخية دولية تقوم بتوقيع عقوبات مالية على تلك الدول التي تخُل بالتزاماتها التعاقدية بموجب اتفاق باريس للمناخ[٢]، ويرى الباحث أن إنشاء مثل هذه المحكمة ليس بالأمر المستحدث أو المستغرب؛ لأن هناك العديد من المنظمات الدولية يوجد لديها محاكم لتسوية المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء في المنظمة مثل منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم السلبيات أيضًا التي يمكن توجيهها للاتفاق هو النص على فكرة تسعير الكربون، على الرغم من أن هذه الفكرة كانت مدرجة في مسودة الاتفاق، ولكن تم

---

(١) المرجع السابق، ص٢٥٩.

(2)Arnaud Gonzague, COP21: Les Avancées and...ce that quivered in L'Accord, L'Obs, 12 December 2015, p. 42, available sur: https://www.nouvelobs.com/planete/ cop21/20151212.OBS1243/cop21-les-avancees-et-ce-qui-a-ete-oublie-dans-l-accord. html (Consult: 03/05/2020).

مشار إليه في: د. نادية ليتيم، تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية "دراسة تحليلية نقدية"، مرجع سابق، ص٤٦٩.

حذفها من الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، وفكرة تسعير الكربون هي فكرة مبتكرة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[١]، يُذكر أنه خلال اجتماع مؤتمر الأطراف لاتفاقية باريس، وتحديدًا في دورته الـ ٢٢، والذي عُقد ٢٠١٩م في مراكش، تم تشكيل لجنة أُطلق عليها "اللجنة الرفيعة المستوى لأسعار الكربون"، حيث شُكلت من عدد من الاقتصاديين والمتخصصين في الطاقة وتغير المناخ من جميع أنحاء العالم، واقترحت اللجنة أن يكون سعر كل طن من ثاني أكسيد الكربون من ١٠ إلى ٨٠ دولار في عام ٢٠٢٠م، ومن ٥٠ إلى ١٠٠ دولار عن كل طن بحلول عام ٢٠٣٠م.

فضلاً عما سبق فهناك سلبية أخرى تتمثل في أن اتفاق باريس للمناخ على الرغم من نصه وتأكيد على أهمية التبرعات المالية والدعم المالي من جانب الدول المتقدمة للدول النامية من أجل مساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها، إلا أنه لم يحدد على نحو دقيق حصص هذا الدعم.

ويرى الباحث أن معظم السلبيات التي تم توجيهها لاتفاق باريس تدور حول سلبية أساسية تتمثل في مدى القوة الإلزامية التي يتمتع بها اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول تسعير الكربون انظر:

Dirk Heine, Measuring and comparing carbon pricing and the pricing of embodied and transport emissions, World Bank Group, P.3-19. Available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/tessd_e/world_bank_17may22.pdf (Accesses: 20-7-2023)

الخاتمة
"نظرة تقييمية"

لقد سبق القول بأن النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية يشتمل على الاتفاقيات المعنية بمكافحة التغيرات المناخية بدءًا من الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، ثم بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧م، وختامًا باتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م.

وبعد استعراض الجوانب الإيجابية والسلبية للنظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية يمكن القول بأن أهم ما يُلاحظ على هذا النظام عدم اشتماله على القواعد القانونية التي تنظم حصص الدعم المالي والتبرعات المالية الموجه من جانب الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وذلك على الرغم من التأكيد على أهمية الدعم المالي والتبرعات المالية التي تساعد الدول النامية على التكيف مع التغيرات المناخية، والحد من الآثار الضارة الناجمة عن هذه التغيرات.

ويُعاب على النظام الدولي أيضًا عدم وجود آليات رقابية وعقابية تستطيع أن تجُبر الدول على احترام التزاماتها التعاقدية، ولا سيما تلك الالتزامات المتعلقة باحترام معدلات التخفيف الواردة في برامجها الوطنية، ولعل ذلك نابع من أن معظم النصوص القانونية للنظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية هي نصوص مرنة؛ حيث يتمتع فيها الدول الأطراف في الاتفاقية بالحرية الكاملة في كيفية التعامل مع التغيرات المناخية، والحد من الغازات الدفيئة والتقليل من آثارها الضارة.

وفضلاً عما سبق يمكن القول بأن أهم أوجه العيوب والنقص التي تعتري النظام القانوني الدولي لمكافحة التغيرات المناخية هو عدم وجود أي نوع من العقوبات الرادعة التي يمكن فرضها وتطبيقها على أي دولة تنتهك أو تخُل بالتزاماتها التعاقدية.

ولكن على الرغم من الجوانب السلبية للنظام القانوني الدولي، إلا أن هذا النظام يشتمل على كثير من العناصر الإيجابية التي تجعل منه نظامًا ديناميكيًا، ويشتمل على كثير من الحلول التوفيقية والمعتدلة لكثير من القضايا المناخية الشائكة.

ولذا يرى الباحث أنه ليس من العدل أن نحكم على مدى فعالية هذا النظام في مكافحة التغيرات المناخية على النحو الأمثل؛ لا سيما أن مدى نجاح هذا النظام يتوقف بالدرجة الأولى على مدى التزام الدول لا سيما المتقدمة منها ورغبتها الحقيقية في مكافحة التغيرات المناخية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية في حالة تعديل نصوص النظام القانوني الدولي لتفادي العيوب السابقة فهل ستوافق الدول على هذه التعديلات.

وفي النهاية يوصي الباحث بالعديد من التوصيات منها ما يلي:

١) ضرورة تعديل اتفاقية باريس لحماية المناخ لعام ٢٠١٥م، وذلك باضافة عقوبات رادعة وملزمة تطبق على كل من يخالف أحكام الاتفاقية.

٢) من الضروري إنشاء محكمة دولية تختص بنظر المنازعات البيئية بصفة عامة، والمنازعات المناخية بصفة خاصة، على أن تتشكل هذه المحكمة من قضاة مشهود لهم بالكفاء، وفقهاء في القانون الدولي، وعلماء مختصون بالبيئة والمناخ، ويكون الامتثال والخضوع لهذه المحكمة إجباريًا.

٣) يتعين على الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية احترام التزاماتهم التعاقدية من أجل حل المشاكل الناجمة عن التغيرات المناخية.

٤) من الضروري أن تمارس منظمة الأمم المتحدة ضغطًا إيجابيًا على الدول من أجل تعديل نصوص اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م، من أجل تفادي العيوب والسلبيات التي وُجهت للاتفاق.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١) د. أحمد حميد البدري، الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ٢٠٢١م، ط١.

٢) زرزور بن نولي، الآليات القانونية للحفاظ على المناخ بمجب اتفاقية باريس، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مج: ١٦، ع: ١، ٢٠٢١م.

٣) د. سرحان سليمان، دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، يونيو ٢٠١٥م.

٤) د. سعيد سالم جويلي، التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٥) سلامة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.

٦) د. علي أحمد غانم، التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الحامد للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٩م.

٧) كمال طلبة متولي، الحرب العالمية المنتظرة "كوارث التغيرات المناخية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م.

٨) د. محمد صافي يوسف، دراسة في إطار القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٩) د. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي "تغيير المناخ- التحديات والمواجهة" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م.

١٠) المديرية العامة للدفاع المدني: التغيُّر المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث، الدفاع المدني، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م.

١١) د. نادية ليتيم، تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية "دراسة تحليلية نقدية"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، ع: ٢، العدد التسلسلي ٢٧، ربيع الثاني/ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ ديسمبر ٢٠٢١م.

١٢) نرمين السعدني، بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع: ٤٥، يوليو ٢٠٠١م، ص٢٠٦.

١٣) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، اتجاهات التطور العالمي في الاقتصاد الأخضر، مجلة السياسة الدولية، مج: ٥٣، ع: ٢١٣، ملحق البيئة والتنمية المستدامة، يوليو ٢٠١٨م.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية:

1) Arnaud Gonzague, COP21: Les Avancées and...ce that quivered in L'Accord, L'Obs, 12 December 2015, available sur: https://www.nouvelobs.com/planete/ cop21/20151212.OBS1243/cop21-les-avancees-et-ce-qui-a-ete-oublie-dans-l-accord. html (Consult: 03/05/2020).

2) Connectusfund: 4 Remarkable Pros and Cons of the Kyoto Protocol, 11-11-2015, https://connectusfund.org/4-remarkable-pros-and-cons-of-the-kyoto-protocol (Accessed: 17-7-2023).

3) Dirk Heine, Measuring and comparing carbon pricing and the pricing of embodied and transport emissions, World Bank Group, P.3-19. Available at: https://www.wto.org/english/tratop_e/tessd_e/world_bank_17may 22.pdf (Accesses: 20-7-2023).

4) Edith Brown Weiss, Climate Change, International Equity and International Law, Georgetown University Law Center, Vermont Journal Of Environmental Law, Vol. 9.

5) Edith Brown Weiss, Intergenerational Fairness and Rights of Future Generations, Intergenerational Justice Review, 2002.

6) Edith Forsyth: Kyoto Protocol Overview, Pros, & Cons, Study.com,16-3-2022, https://study.com/learn/lesson/kyoto-protocol-overview-pros-cons.html (Accesses: 16-7-2023).

7) European Commission: Paris Agreement, https://climate.ec.europa.eu/eu-action/international-action-climate-change/climate-negotiations/paris-agreement_en (Accessed: 20-7-2023).

8) Humanitarian Aid, 'Everyone needs to do more' to help suffering Venezuelans, says UN Emergency Relief Coordinator, United Nations News, (6 November 2019), Link: https://news.un.org/en/ (Accessed in 25-6-2023).

9) Jutta Brunne, Environmental Security in the Twenty-First Century: New Momentum for the Development of International, Fordham International Law Journal. Vol. 18, Issue. 5, 1994.

10) Kirsten Bishop, Fairness in international Environmental Law: Accommodation of the Concerns of Developing Countries in the Climate Change Regime, Institute of Comparative Law, Faculty of Law, McGill University, Montreal, 1999.

11) Kirsten Bishop, Fairness in international environmental law: accommodation of the concerns of developing countries in the climate change regime, Master of Law. Institute of Comparative Law, Montreal, Canada, 1999.

12) METGroup Countries: What Is The Kyoto Protocol? Facts & Overview, April 28, 2022, https://group.met.com/en/mind-the-fyouture/mindthefyouture/kyoto-protocol (Accessed: 17-7-2023).

13) UN: United Nations Conference on the Human Environment, 5-16 June 1972, Stockholm, https://www.un.org/en/conferences/environment/stockholm1972, (Accessed in: 27-6-2023).

ثالثًا: مواقع إلكترونية:

١) الأمم المتحدة: تغير المناخ، https://www.un.org/ar/global-issues/climate-change (تاريخ الدخول الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٣م).

٢) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ..، ١٥ أغسطس ٢٠٢٢م،
https://ecesr.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA /
(تاريخ الدخول الخميس الموافق ٢٠ يوليو ٢٠٢٣م).

٣) هدير حسن: ما هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهم أهدافها؟، العين الإخبارية في الخميس الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢م، https://al-ain.com/article/climate-change-unfccc (تاريخ الدخول الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٣م).

References:

• d. 'ahmad hamid albadri, alhimayat alduwaliat lilmunakh fi 'iitar altanmiat almustadamati, anki lilnashr waltawzie, baghdad, aleiraqi, 2021m, ta1.

• zirzur bin nuli, alaliat alqanuniat lilhifaz ealaa almunakh bimajab aitifaqiat baris, majalat almufakkri, kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiati, jamieat muhamad khaydar bisikrat, aljazayar, mij: 16, ea: 1, 2021m.

• d. sarhan sulayman, dirasat aiqtisadiat liltaghayurat almunakhiat wathariha ealaa altanmiat almustadamat fi masr, almajalat almisriat lilaiqtisad alziraeia, yuniu 2015m.

• du. saeid salim juyli, altanzim alduwliu litaghayur almunakh wairtifae darajat alhararati, dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2002m.

• salamat tariq eabd alkarim alshaelan, alhimayat alduwaliat lilbiyat min zahirat alaihtibas alharari, manshurat alhalabi alhuquqiati, bayrut, lubnan, 2010m.

• da. eali 'ahmad ghanim, altaghayurat almunakhiat fi alwatan alearabii almadi walhadir walmustaqbila, dar alhamid lilnashr waltawzie, 1439hi/ 2019m.

• kamal talabat mutawali, alharb alealamiat almuntazira "kawarith altaghayurat almunakhiati", dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2011m.

• d. muhamad safi yusif, dirasat fi 'iitar alqanun aldawlii lilbiyati, dar alnahdat alearabiati, alqahirati, 2007m.

• d. muhamad eadil easkar, alqanun alduwaliu albiyiyu "taghyir almanakhi- altahadiyat walmuajahata" dirasat tahliliat tasiliat muqaranatan li'ahkam aitifaqiat al'umam almutahidat al'iitariat waburutukul kiutu, dar aljamieat aljadidati, al'iiskandiriat, 2013m.

• almudiriat aleamat lildifae almadanii: altghyur almunakhiu walbiyiyu waealaqatuh bialkawarithi, aldifae almadani, almamlakat alearabiat alsueudiat, 2009m.

• d. nadiat litim, tatawur alnizam alqanunii alduwalii limuajahat altaghayurat almunakhia "dirasat tahliliat naqdiatin", majalat kuliyat alqanun alkuaytiat alealamiati, alsanat aleashirati, ea: 2, aleadad altasalsuliu 27, rabie althaani/ jamadaa al'uwlaa 1443hi/ disambir 2021m.

• nirmin alsaedani, burutukul kiutu wa'azmat tughayur almanakhi, majalat alsiyasat alduwliati, alqahiratu, ea: 45, yuliu 2001m, sa206.
• hwayda eabd aleazim eabd alhady, aitijahat altatawur alealamii fi alaiqtisad al'akhdara, majalat alsiyasat alduwliati, maj: 53, ea: 213, mulhaq albiyat waltanmiat almustadamati, yuliu 2018m.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ٣٩١
أولاً: موضوع الدراسة: ٣٩١
ثانيًا: تساؤلات الدراسة: ٣٩٢
ثالثًا: منهج الدراسة: ٣٩٢
رابعًا: تقسيمات الدراسة: ٣٩٣
المبحث الأول مقومات النظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية ٣٩٤
المطلب الأول الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ٣٩٦
المطلب الثاني بروتوكول كيوتو واتفاق باريس للمناخ ٤٠٢
المبحث الثاني الجوانب الإيجابية والسلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية ٤٠٦
المطلب الأول الجوانب الإيجابية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية ٤٠٧
المطلب الثاني الجوانب السلبية للنظام القانوني الدولي للتغيرات المناخية ٤١١
الخاتمة "نظرة تقييمية" ٤١٥
قائمة المراجع ٤١٧
REFERENCES: ٤٢١
فهـــــرس الموضوعـــــات ٤٢٣